

**قرار اللجنة الشعبية العامة  
رقم (885) لسنة 1990 م  
بشأن اللائحة التنفيذية للقانون  
رقم (10) لسنة 1990 م بشأن اعادة  
تنظيم مهنة المحاماة**

اللجنة الشعبية العامة ،،

بعد الاطلاع على قانون نظام القضاء رقم 51 لسنة 1976 م ،  
وعلى القانون رقم 87 لسنة 1971 م بشأن ادارة القضايا ،  
وعلى القانون رقم 4 لسنة 1981 م بشأن ادارة المحاماة الشعبية ،  
وعلى القانون رقم 10 لسنة 1990 م بشأن اعادة تنظيم مهنة المحاماة .  
وبناء على ما عرضه امين اللجنة الشعبية العامة للعدل بمذكرته رقم 25  
لسنة 1990 م .

**السرور**

**البيساب الاول**

**الفصل الاول**

**شروط الاشتغال بالمحاماة**

**المادة (أ)**

- أ ( المحاماة مهنة هدفها معاونة القضاء للوصول الى العدالة وتطبيقه في القانون وحماية الحقوق والحريات .
- ب ( حق الدفاع حق مقدس يكفله القانون ، ولكل شخص ان يختار محاميا يتولى الدفاع عنه لدى المحاكم ومختلف الجهات .
- ج ( وتنظم مزاولة مهنة المحاماة من خلال مكاتب فردية او تشاركيات ، وفقا لاحكام هذه اللائحة .

**المادة (2)**

يشترط فيمن يقيد بالجدول العام للمحامين ما يلي :-

- أ ( ان يكون متمتعا بالجنسية العربية وأن يكون مقيما اقامة فعلية ودائمة في الجماهيرية العظمى .
- ب ( أن يكون كامل الاهلية .
- ج ( أن يكون محمود السيرة حسن السمعة والسلوك .

- د ( ) الا يكون قد صدر ضده حكم يعقوبة جنائية او في جنحة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .
- هـ ( ) الا تكون قد صدرت ضده احكام تاديبية ما لم تمح او تشطب العقوبة وفقا للقانون .
- و ( ) ان يكون لديه مؤهل عال في القانون او الشريعة الاسلامية من احدى كليات القانون او الشريعة بالجامعات العربية الليبية او شهادة معادلة لها طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها .
- ويستثنى من شرط المؤهل من سبق له الاشتغال بالقضاء او النيابة العامة او ادارة القضايا او المحاماة مدة خمس سنوات متتالية على الاقل .

## الفصل الثاني

### القيود بالجداول

#### المادة (3)

ينشأ جدول عام يقيد فيه جميع المحامين متضمنا البيانات المتعلقة بهم حسب تواريخ قبولهم سواء كانوا مشتغلين او غير مشتغلين ويلحق بهذا الجدول :-

- أ ( ) جدول للمحامين المقبولين للترافع امام المحكمة العليا .
- ب ( ) جدول للمحامين المقبولين للترافع امام محاكم الاستئناف .
- ج ( ) جدول للمحامين المقبولين للترافع امام المحاكم الابتدائية .
- د ( ) جدول للمحامين تحت التمرين .
- هـ ( ) جدول للمحامين غير المشتغلين .

وتودع اصول جميع الجداول بامانة العدل وصور منها مصدق عليها من الامانة في مقر نقابة المحامين وفروعها وبكل محكمة كما تودع صور من الجدول العام لدى جميع النيابات .

#### المادة (4)

- أ ( ) تشكل سنويا بقرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل لجنة قبـول المحامين برئاسة احد رؤساء محاكم الاستئناف وعضوية  
1 - عضو من ادارة التفتيش القضائي بدرجة مستشار على الاقل .  
2 - احد رؤساء النيابة العامة تختاره اللجنة الشعبية العامة للعدل .  
3 - اثنين من المحامين المقبولين للترافع امام المحكمة العليا او محاكم الاستئناف تختارهما امانة النقابة .

ب ) تتعقد اللجنة المشار اليها بمقر احدى محاكم الاستئناف بناء على دعوة رئيسها ويكون انعقاد اللجنة صحيحا بحضور الرئيس وثلاثة من اعضائها ، ويجب ان توجه الدعوة للحضور مرفقا بها جدول الاعمال قبل الموعد المقرر باسبوع على الاقل وتصدر القرارات باغلبية الاعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ج ) ويكون للجنة امين سر ينتدبه امين اللجنة الشعبية العامة للمعدل من بين موظفى الامانة ويتولى امين سر اللجنة ، باشراف رئيسها جميع الاعمال الادارية والكتابية بما فى ذلك حفظ اصول الجداول وتحرير محاضر الجلسات وتنفيذ القرارات ، وإحالة الجداول الى الجهات المشار اليها فى المادة (3) .

#### المادة (5)

مع مراعاة احكام المادة (2) من هذه اللائحة :-

تقدم طلبات القيد مع الاوراق المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها فى هذه اللائحة الى لجنة القبول وتصدر اللجنة قرارها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما بعد التحقق من توافر الشروط فى طالب القيد ، وعلى امين سر اللجنة اخطار الجهات المودع لديها صور الجداول لتتولى ادراج الاسم بها .

ولامين اللجنة الشعبية العامة للمعدل ولامانة النقابة الطعن فى قرارات القبول وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم 71/88 بشأن القضاء الادارى .

#### المادة (6)

يجب ان يكون قرار اللجنة بالرفض مسببا ، ولصاحب الشأن التظلم من هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه به بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وذلك بتقرير لدى امين سر اللجنة ، وعلى هذه اللجنة الفصل فى التظلم خلال خمسة عشر يوما من تقديمه بقرار مسبب .

ويحق لصاحب الشأن الطعن فى قرار الرفض امام دائرة القضاء الادارى بمحكمة الاستئناف خلال ستين يوما التالية لاعلانه برفض القيد أو رفض التظلم .  
وذلك بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

ويجوز لمن سبق رفض طلبه أن يجده بعد مضي سنتين على الأقل من تاريخ الفصل النهائي في الطلب الاول ، فاذا رفض جاز تجديده مرة واحدة بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الفصل النهائي في الطلب الثاني .

### المادة (7)

( أ ) على المحامي الذي توقف عن مزاولة المهنة ان يطلب الى لجنة قبول المحامين نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين ،  
( ب ) لامانة النقابة ان تطلب من لجنة قبول المحامين نقل اسم المحامي الى جدول غير المشتغلين وذلك في الاحوال الآتية :-  
1 - اذا التحق بعمل لا يجوز الجمع بينه وبين مهنة المحاماة .  
2 - اذا توقف عن مزاولة المهنة .  
ويعلم هذا القرار للمحامي وله ان يطلب سماع اقواله امام اللجنة التي يكون لها حق العدول عن قرارها .  
( ج ) ينقل اسم المحامي ، بناء على طلبه ، الى جدول المحامين المشتغلين بقرار من لجنة القبول المختصة اذا زال السبب الذي من اجله نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين .  
ويبلغ أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل وامانة نقابة المحامين والمحاكم والنيابات بذلك ، ولأمين اللجنة الشعبية العامة للعدل وامانة نقابة المحامين ان يعترضوا على قرار النقل امام اللجنة المذكورة خلال خمسة عشر يوما من ابلاغهما به كما يجوز لهما الطعن على القرار الصادر في الاعتراض وفقا لحكم المادة (5) من هذه اللائحة .

### المادة (8)

يؤدي المحامي الذي قيد اسمه لأول مرة في الجدول امام احدى دوائر محاكم الاستئناف ، قبل مزاولة العمل ، اليمين التالي :-  
« اقسم بالله العظيم ان اؤدي اعمالى بالامانة والشرف وان احافظ على سر المهنة وان احترم القانون وتقاليد المهنة » .

### المادة (9)

مع مراعاة المادة (13) من هذه اللائحة يقيد كل من يقبل لأول مرة مسن المحامين في الجدول العام وجدول المحامين تحت التمرين :-

### الفصل الثالث

#### المحامون تحت التمرين

##### المادة (10)

#### ١ - تطبيق القواعد الآتية على المحامين تحت التمرين :-

- 1 - مدة التمرين سنتان على الأقل .
  - يجب ان يلتحق المحامي طوال فترة التمرين بمكتب احد المحامين المقبولين امام المحكمة العليا او امام محاكم الاستئناف ، ويجوز استثناءا عند الضرورة ان ترخص امانة النقابة بقضاء فترة التمرين لدى مكتب احد المحاميين المقبولين امام المحاكم الابتدائية ولا يجوز ان يلتحق المتمرن باكثر من مكتب واحد .
  - 3 - اذا تعذر على طالب التمرين ان يجد محاميا يلحقه بمكتب فعلى امانة النقابة ان تلحقه بمكتب احد المحامين المذكورين في الفقرة السابقة وليس للمحامي ان يمتنع عن قبوله الا اذا ابدى عذرا تقبله النقابة .
  - 4 - لا يجوز للمحامي تحت التمرين ان يفتح مكتبا باسمه الخاص طوال مدة التمرين وللنقابة - عند مخالفة هذا الحكم - ان تستصدر أمرا على عريضة باغلاقه من المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها المكتب وذلك بعد سماع اقوال المحامي . وله ان يترافع باسمه الخاص امام المحاكم الجزئية تحت اشراف المحامي الذي يتمرن بمكتبه وأن يترافع امام المحاكم الابتدائية باسم المحامي الذي التحق بمكتبه وبتفويض منه .
  - 5 - للمحامي تحت التمرين ان يحضر التحقيقات امام النيابة في المخالفات والجنح باسمه الخاص وفي الجنايات باسم المحامي الذي يتمرن بمكتبه .
  - 6 - تختص امانة النقابة بالفصل في المنازعات بين المحامي تحسنت التمرين والمحامي الذي يتمرن بمكتبه .
  - 7 - على المحامي المتمرن ان يخطر لجنة القبول و امانة النقابة بعنوان وباسم المحامي الذي التحق بمكتبه وبكل تغيير يطرأ على هذين البيانيين والا اعتبر لانسه في محله الاصلى صحيحا .
- ١ - تصدر بقرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل ، بناء على اقتراح من امانة النقابة ، لائحة تنظم العلاقة بين المحامين تحت التمرين والمحامين المحققين بمكاتبهم بما في ذلك تحديد مكافاتهم .

ج ( للمحامى بعد قضاء فترة التمرين ان يطلب نقل اسمه الى جدول المحامين المقبولين للترافع امام المحاكم الابتدائية وفتح مكتب باسمه الخاص .

ويقدم طلب النقل الى اللجنة المشار اليها فى المادة (4) وعليها نقل اسمه بعد الاطلاع على تقارير المحامى الذى يتمرن لديه . وفى حالة الرفض يسرى فى شأنه ما هو مقرر فى المادة (6) من هذه اللائحة .

### الفصل الرابع

#### فى القبول للرافعة امام المحاكم

##### المادة (11)

أ ( يشترط لقيد اسم المحامى امام المحاكم الابتدائية ان يكون قد امضى الحد الأدنى من مدة التمرين المنصوص عليها فى المادة (10) من هذه اللائحة دون انقطاع من تاريخ قبوله وأن يثبت من واقع اعماله ومن تقرير المحامى المتمرن لديه ما يؤهله للترافع امام المحاكم الابتدائية .

ب ( يشترط لقيد اسم المحامى امام محاكم الاستئناف ان يكون قد اشتغل بالمحاماة اربع سنوات دون انقطاع من تاريخ قبوله بجدول المحامين المقررين امام المحاكم الابتدائية وأن يثبت من واقع اعماله ما يؤهله للقيد .

ج ( يقبل للترافع امام الدوائر الابتدائية لمحكمة الشعب المحامون المقبولون للترافع امام المحاكم الابتدائية ويقبل للترافع امام الدوائر الاستئنافية للمحكمة المذكورة المحامون المقبولون للترافع امام محاكم الاستئناف

د ( يخول القيد فى جدول المحاكم الاعلى درجة ، حق الترافع امام المحاكم الأدنى .

##### المادة (12)

أ ( مع مراعاة حكم المادة (2) من هذه اللائحة :-  
يشترط لقيد اسم المحامى بجدول المحامين امام المحكمة العليا ان يكون قد اشتغل بالمحاماة ست سنوات دون انقطاع من تاريخ قبوله

بجدول المحامين المقررين أمام محاكم الاستئناف ويجب ان يثبت من اعماله وابحائه القانونية ما يؤهله للترافع امام المحكمة العليا .

ب ( يقدم طلب القيد فى هذا الجدول الى لجنة قبول تشكل سنويا من :-

1 - اثنين من مستشارى المحكمة العليا تختارهما جمعيتها العمومية سنويا ويرأس اللجنة اقدمهما .

2 - احد رؤساء النيابة بنيابة النقض .

3 - نقيب المحامين واحد المحامين المقبولين للترافع امام المحكمة العليا تختاره امانة نقابة المحامين .

وتتعقد اللجنة بدعوة من رئيسها بمقر المحكمة العليا ، وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور جميع الاعضاء ، وتصدر قراراتها بالاغلبية على ان تكون فى جميع الاحوال مسببة .

ويكون للجنة امين سر ينتدبه رئيس المحكمة العليا من بين موظفيها .

ج ( لامين اللجنة الشعبية العامة للعدل و امانة النقابة الطعن فى قرار القبول خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهما به امام الجمعية العمومية للمحكمة العليا .

د ( يتولى امين سر اللجنة بمجرد صدور قرار القبول ادراج الاسم فى الجدول واخطار الجهات المودع لديها صور منه لادراج الاسم فيها .

هـ ( واذا رفض الطلب يطعن فيه امام الجمعية العمومية للمحكمة العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الطالب بالقرار بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، ويكون قرار الجمعية العمومية للمحكمة العليا نهائيا غير قابل للطعن .

و ( لمن سبق رفض طلبه ان يطلب قيده بعد مضى سنتين على الاقل من تاريخ الفصل النهائى فى الطلب الاول ، واذا رفض جاز تجديده مرة واحدة بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ الفصل النهائى فى الطلب الثانى .

ز ( يحلف المحامى المقبول اليمين المنصوص عليها فى المادة (8) من هذه اللائحة امام احدى دوائر المحكمة العليا .

### المادة (13)

مع مراعاة احكام المادة (2) من هذه اللائحة :-

تصحب من مدة التمرين ومدة الاشتغال بالمحاماة امام المحاكم الابتدائية او محاكم الاستئناف كل مدة قضاها الطالب في القضاء او النيابة او في مزاولة المحاماة بادرارة القضايا او بادرارة المحاماة الشعبية او في المحاماة الخاصة او في الاعمال القانونية بالادارة العامة للقانون او في تدريس القانون او الشريعة الاسلامية بكليات القانون او الشريعة الاسلامية او المعاهد العليا او الاشتغال بالاعمال النظرية وفقا لما هو محدد في المادة (45) من قانون نظام القضاء .

### الباب الثاني

#### حقوق وواجبات المحامين

#### الفصل الاول

#### حقوق المحامين

### المادة (14)

للمحامين حق الحضور عن ذوى الشسان او معهم امام المحاكم والنيابات واللجان القضائية والادارات ذات الاختصاص القضائي وجميع الجهات الاخرى التى تباشر جمع الاستدلالات او التحقيق الجنائي او الادارى ، وابداء المشورة القانونية لجميع الجهات والافراد .

وعلى الجهات التى يحق للمحامى الحضور امامها وفقا للفقرة السابقة ان تقدم له التسهيلات التى يقتضيها القيام بواجبه . ولا يجوز رفض طلباته دون سبب قانونى كما عليها ان تمكنه من الاطلاع على الاوراق وحضور التحقيق مع موكله وفقا لاحكام القانون .

### المادة (15)

يحق للمحامى حبس الاوراق او النقود بما يعادل مطلوبه اذا لم يكن قد حصل على اتعابه وان يستخرج صوراً لجميع المستندات والاوراق التى تصلح سنداً له فى المطالبة ، وان يبقى لديه الاوراق الاصلية حتى يؤدى الموكل مصروفات استخراج صور تلك المحررات وتقوم نقابة المحامين بالتصديق على صور المستندات والاوراق الاصلية التى ليست لها اصول بسجلات المحاكم .



### المادة ( 16 )

فيما عدا حالات التلبس بالجريمة يجب على الجهة المختصة بالتحقيق ان تخاطر امانة النقابة قبل الشروع في التحقيق مع محام . وفي حالة التلبس يجب اخطار امانة النقابة خلال اربعة وعشرين ساعة من القبض على المتهم واذا كانت الجريمة متعلقة بعمله جاز لتقيب المحامين او من ينبيه حضور التحقيق .

### المادة ( 17 )

أ ( لا يسأل المحامي عما يصدر عنه اثناء الجلسة مما يقتضيه حق الدفاع .

ب ( اية جريمة تقع على أحد المحامين اثناء تادية مهنته او بسببها تأخذ حكم الجريمة التي تقع على رجال القضاة ويماقب عليها بنفس العقوبات المقررة لتلك الجريمة .

### المادة ( 18 )

لا يجوز الاستيلاء على مكتب المحامي او اخلاؤه الا بحكم قضائي نهائي ، كما لا يجوز الحجز على هذا المكتب ولا على منقولاته التي تقتضيها اعمال المهنة .

## الفصل الثاني

### في آداب المحامين

### المادة ( 19 )

للمحامي الحق في تقاضى آداب عما يقوم به من أعمال في نطاق مهنته وذلك حسب الجهد الذي يبذله وطبيعة القضية وأهميتها ومدتها والمحكمة التي ترفع اليها وأهمية الخدمة التي يقوم بها المحامي على أن يصدر بتعيين الحد الاقصى لهذه الآداب قرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل بناء على اقتراح امانة نقابة المحامين . وللمحامي الحق في استيفاء النفقات التي يدفعها في سبيل مباشرة الدعوى والاعمال التي يقوم بها اضافة الى الآداب .

وعليه في جميع الاحوال أن يسلم موكله ايصالا بما قبضه وفقها للنماذج التي تقرها امانة النقابة .

### المادة (20)

أ ( تفصل أمانة النقابة في كل خلاف على الاتعاب . ويجوز تخفيض قيمة الاتعاب التي يطلبها المحامي اذا تبينت مغالاته في تقديرها وذلك بناء على طلب ذوى الشأن .

ب ( تفصل أمانة النقابة في هذا الخلاف مستهدية بالاسس والمعايير المنصوص عليها في هذه اللائحة ، ويصدر القسرار مسببا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب .

### المادة (21)

يستحق المحامي الاتعاب المتفق عليها اذا انهى القضية صلحا او تحكيما ما لم يتفق على خلاف ذلك .

ويسرى حكم هذه المادة في حالة الصلح بين الموكل وخصمه دون علم المحامي وموافقته .

### المادة (22)

للموكل أن يعزل محاميه ويكون الموكل ملزما بدفع كامل الاتعاب المتفق عليها اذا كان العزل لا يستند على سبب معقول .

## الفصل الثالث

### واجبات المحامين والاعمال

### المحظورة عليهم

### المادة (23)

لا يجوز الجمع بين مزاولة مهنة المحاماة وبين ما يأتي : -

- 1 - أمانة مؤتمر الشعب العام .
- 2 - أمانة اللجنة الشعبية العامة واللجان الشعبية العامة النوعية وأمانات اللجان الشعبية بالبلديات واللجان الشعبية النوعية بالبلديات .
- 3 - أمانة المؤتمر الشعبي للبلدية .
- 4 - التوظيف في الوحدات الادارية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو لدى الافراد .

- 5 - أمانة أو عضوية اللجان الشعبية أو لجان أو مجالس الإدارة بالشركات والمنشآت العامة .
- 6 - احتراف التجارة أو الزراعة أو الصناعة .
- 7 - الاشتغال بأي عمل آخر لا يتفق وكرامة المهنة .

### المادة (24)

على المحامي أن يتخذ من سلوكه ومظهره ما يدل على احترامه الكامل لهيئة المحكمة والا يبدي ما من شأنه أن ينقص من احترامها وهيبتها ، ولا يقبل حضوره الا بالرداء الخاص بالمحاماة الذي يحدد بقرار من نقابة المحامين .

### المادة (25)

على المحامي أن يتقيد في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وآداب المحاماة وأن يتجنب كل ما من شأنه تضليل العدالة .

### المادة (26)

أ ) على المحامي أن يتولى بنفسه أعباء المهنة ولا يشرك غير المحامين في دراسة القضايا وإبداء الرأي القانوني أو إعداد المذكرات وأن يبذل العناية اللازمة في الدفاع عن مصالح موكله وأن يتخذ موثقا مختارا للإعلان .

ب ) لا يجوز للمحامي أن يتخذ فرعا لمكتبه كما لا يجوز له أن يتخذ وسائل الدعاية أو الترغيب أو استخدام الوسائط في مزاوله المحاماة ويحظر عليه أن يخصص حصة من أتعابه لشخص من غير المحامين .

### المادة (27)

لا يجوز لمن زاول المحاماة بعد تركه القضاء أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام شريك بمكتبه في دعوى كانت معروضة عليه .

ولا يجوز للمحامي ، اذا كان يشغل قبل مزاوله المهنة ، وظيفة عامة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام شريك في مكتبه ضد الجهة التي كان يعمل لديها في دعوى كانت له صلة بوقائعها بحكم وظيفته .

**المادة (28)**

أ ( على المحامي الامتناع عن ابداء أية مساعدة أو مشورة في نفس الدعوى أو في أي نزاع مرتبط بها لخصم موكله . و لايجوز له أن يمثل مصالح متعارضة ، ويسرى هذا الحظر على المحامي الشريك بالمكتب .

ب ( لا يجوز لمن علم من المحامين عن طريق مهنته بواقعة أو معلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء وكالته ما لم يكن ذكره لها بقصد منع ارتكاب جريمة .

كما لا يجوز تكليف المحامي بإداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه الا اذا اذن له الموكل كتابة بذلك .

ج ( لا يحق للمحامي طلب أو قبول أتعاب تجاوز الحدود المقررة طبقاً لهذه اللائحة .

**المادة (29)**

يتعين الحصول على اذن من أمانة النقابة قبل اتخاذ أي اجراء قانوني في نزاع يتعلق بالمهنة من محام ضد محام آخر ، ويجب أن يصدر الاذن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلبه .

ويعتبر فوات المدة المشار إليها بغير رد على الطلب اذناً باتخاذ الاجراء .

**المادة (30)**

لا يجوز للمحامي أن ينهى وكالته الا اذا أخطر موكله بكتاب مسجل بانهائها وعليه أن يستمر في مباشرة اجراءات الدعوى شهراً على الاقل من تاريخ الاخطار ما لم يقم موكله بتوكيل محام غيره قبل انقضاء هذا الاجل .

**المادة (31)**

يجب على المحامي أن يخطر أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل وأمانة النقابة بأي توكيل له من إحدى الحكومات الاجنبية أو المنظمات الدولية أو الاقليمية خلال أسبوع من قبول التوكيل .

### المادة (32)

لا يجوز اتصال محام أو أكثر من المحامين بأية صورة بجهة أو جهات وطنية أو أجنبية أيا كانت بطريق مباشر أو غير مباشر بشأن المهنة عن غير طريق النقابة ويعاقب تاديبيا كل من يخالف ذلك .

### المادة (33)

على المحامي قبل قبول أى توكيل أن يستعلم عما اذا كان من يريد توكيله سبق وأن وكل محاميا اخر لا يزال قائما بمباشرة الدفاع ، فاذا كان الامر كذلك وجب عليه اخطار زميله كتابة كما يجب على المحامي الذى ينضم للدفاع فى دعوى الى جانب محام آخر أن يخطر زميله بالانضمام اليه .

### المادة (34)

فى حالة وفاة المحامى أو شطب اسمه أو وقفه أو الحجز عليه أو استحالة قيامه بوكالته تندب امانة النقابة محاميا يحل محله مؤقتا حتى يقوم موكله باختيار وكيل آخر ، ويقوم قرار امانة النقابة فى هذه الحالة مقام التوكيل الصادر من صاحب الشأن .

### المادة (35)

مع مراعاة أحكام المادتين ( 460 - 461 ) من القانون المدنى لا يجوز للمحامى أن يتعامل بأى وجه مع موكله فى الحقوق المتنازع فيها اذا كان هو أو المكتب الذى يشارك فيه يتولى الدفاع عنها سواء كان التعامل باسمه أو باسم مستعار أو باسم غيره والا وقع التصرف باطلا .

## الباب الثالث

### فى الرسوم والاشتراكات

### المادة (36)

على كل محام أن يؤدى للنقابة - قبل قيد اسمه - رسم القيسد المقرر للجدول الذى يريد قيده فيه مع رسوم القيد بالجدول السابقة ان لم يكن قد سبق له اداؤها .

**المادة (37)**

- أ ( تكون رسوم القيد على النحو التالي : -
- ( 20 د.ل ) عشرين دينارا للقيد بالجدول العام وجدول المحامين تحت التمرين .
  - ( 40 د.ل ) أربعين دينارا للقيد بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية .
  - ( 60 د.ل ) ستين دينارا للقيد بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف .
  - ( 90 د.ل ) تسعين دينارا للقيد بجدول المحامين أمام المحكمة العليا .

**الباب الرابع****في التأديب****المادة (38)**

يشطب اسم المحامي ويمنع من مزاولة مهنة المحاماة بقرار تأديبي إذا حكم عليه بعقوبة جنائية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ولا يجوز قيده من جديد إلا بعد رد اعتباره .

**المادة (39)**

- من أخل من المحامين بواجباته أو بشرف مهنته أو حط من قدرها بسبب سلوكه يجازى بأحدى العقوبات التأديبية الآتية : -
- أولا : الإنذار .
  - ثانيا : اللوم
  - ثالثا : الوقف عن مزاولة المهنة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات .
  - رابعا : شطب الاسم من الجدول .

**المادة (40)**

لامانة النقابة لفت نظر المحامي وتوقيع عقوبة الإنذار عليه ، وعلى

الامانة أن تطلب اغلاق الفرع الذي يفتح مخالفة لحكم المادة ( 26 ) فقرة ( ب ) من هذه اللائحة وذلك من قاضى الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها الفرع .

### المادة (41)

ترفع النيابة العامة الدعوى التأديبية وتباشرها من تلقاء نفسها أو بطلب من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل أو رئيس المحكمة العليا أو امانة النقابة أو رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس المحكمة الابتدائية .

ولامين اللجنة الشعبية العامة للعدل ولرئيس المحكمة العليا ولامانة النقابة احالة الدعوى مباشرة على مجلس التأديب .

وتكون احالة النقيب على المجلس من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل أو رئيس المحكمة العليا .

ولا ترفع الدعوى التأديبية الا بعد سماع أقوال المحامي .

### المادة (42)

يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل برئاسة أحد رؤساء محاكم الاستئناف وعضوية أحد رؤساء المحاكم الابتدائية يختارهما أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل ومن أحد المحامين المقبولين للترافع أمام محكمة الاستئناف على الاقل تختاره امانة النقابة من غير اعضائه ، وفي حالة تعذر حضوره يتولى النقيب ندي غيره من المحامين .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور جميع اعضائه وتصدر القرارات بأغلبية الراء .

ويكون انعقاد مجلس التأديب بمقر محكمة الاستئناف وبحضور أقدم رؤساء النيابة بها ويقوم باعمال الامانة أحد أمناء المحكمة .

ويجب اعلان المحامي بالحضور بكتاب مسجل قبل الجلسة المحددة بخمسة عشر يوما على الاقل .

ولمجلس التأديب وللنيابة العامة وللمحامي أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع أقوالهم فاذا تخلف احدهم عن الحضور أو حضر وامتنع عن اداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبة المنصوص عليها

في المادة (360) من قانون العقوبات كما يعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور في مواد الجنح .

#### المادة (43)

تكون جلسات مجلس التأديب سرية ويصدر القرار بعد سماع اقوال النيابة وطلباتها ودفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه على أن يكون من المحامين المقبولين أمام المحكمة العليا أو محاكم الاستئناف والمجلس التأديب أن يامر بحضوره شخصيا أمامه .

#### المادة (44)

أ ( ) يتلى منطوق قرار مجلس التأديب في جلسته علنية ويجب ان تكسور اسباب القرار مودعة وقت النطق به .

ب ( ) وتبلغ القرارات التأديبية الى امانة اللجنة الشعبية العامة للعدل وامانة النقابة واذا كان القرار صادرا بالشطب من الجدول أو الموقف تبلغ أيضا جميع المحاكم والنيابات .

ج ( ) تعلن القرارات التأديبية في جميع الاحوال على يد محضر ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة القرار الى المحامي صاحب الشساز بايصال ولا تنفذ هذه القرارات الا بعد صيرورتها نهائية .

#### المادة (45)

للمحامي ان يعترض على القرارات التأديبية التي تصدر في غيبته خسلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بها أو تسلمه صورة منها ويرفع الاعتراض بتقرير يقدم الى امانة مجلس لتأديب الموقع من المحامي المعارض أو من وكيله .

#### المادة (46)

لليابة العامة وللمحامي الطعن على القرارات الصادرة عن مجلس التأديب أمام دائرة القضاء الادلى بمحكمة الاستئناف على أن يبدأ ميعاد الطعن بالنسبة للمحامي من اليوم التلى لاعلانه بالقرار أو من تاريخ انقضاء ميعاد الاعتراض اذا كان القرار صادرا في غيبته .

#### المادة (47)

يجوز رد اعضاء مجلس التأديب عند قيام سبب من اسباب رد القضاة



وتنظر في طلب الرد الدائرة المدنية بمحكمة الاستئناف وذلك على الوجه المبين في قانون المرافعات ويكون قرار المحكمة نهائيا غير قابل للطعن .

#### المادة (48)

إذا حصل من شطب اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له أن يطلب إعادة النظر في القرار النهائي الصادر بشطب اسمه أمام الجهة التي أصدرته فإذا رفضت طلبه جاز له تجديده مرة واحدة بعد مضي سنتين بشرط أن يقدم أدلة أخرى جديدة .

#### المادة (49)

أ ( لمن صدر قرار بشطب اسمه ان يطلب إعادة قيده في الجدول الذي كان مدرجا فيه بعد انقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور القرار .  
ب ( ويقدم الطلب الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة (1/4) من هذه اللائحة فإذا رأت ، بعد اخذ رأي أمانة النقابة أن المدة التي انقضت كافية لأصلاح شأن المحامي فسرت قيده في الجدول المذكور ولا تحسب مدة الشطب في اقدميته وإذا قررت اللجنة رفض الطلب جاز تجديده مرة واحدة بعد مضي سنتين ويكون القرار الصادر بالرفض نهائيا .

#### المادة (50)

تسقط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات على تاريخ وقوع المخالفة وتنقطع المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وتسبى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

#### الباب الخامس

#### احكام انتقالية وختامية

#### المادة (51)

استثناء مما نص عليه في المادة (3) من هذه اللائحة يقيد في جدول المحامين غير المشتغلين اعضاء الهيئات القضائية واعضاء الإدارة العامة للقانون دون سداد أية رسوم اذا طلبوا ذلك خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذه اللائحة .

## المادة (52)

1 ( ) تشكل لجنة مؤقتة لقيد المحامين برئاسة مستشار من المحكمة العليا  
تختاره الجمعية العمومية لها وعضوية كل من :-

- 1 - رئيس ادارة التفتيش على الهيئات القضائية .
- 2 - أحد رؤساء محاكم الاستئناف : يختارهما أمين اللجنة
- 3 - احد رؤساء النيابة العامة : الشعبية العامة للعدل
- 4 - مدير الادارة العامة للقانون .
- 5 - رئيس ادارة القضايا .
- 6 - رئيس ادارة المحاماة الشعبية .
- 7 - أمين النقابة العامة للمحامين .
- 8 - احد اعضاء نقابة المحامين تختاره امانة النقابة .

واللجنة في سبيل تادية مهمتها الاستعانة بمن ترى الاستعانة به من  
الموظفين الاداريين .

ب ( ) وتتولى هذه اللجنة البت في طلبات القيد في جدول المحامين الى حين  
تشكيل لجنتي القبول المنصوص عليهما في المادتين (4 ، 12 ) من  
هذه اللائحة على الا تتجاوز مدة عمل اللجنة ستة اشهر من تاريخ  
العمل بهذه اللائحة .

ويجوز لامين اللجنة الشعبية العامة للعدل تمديد المدة المنصوص عليها  
في الفقرة السابقة لمدة او لمد لا يتجاوز مجموعها ستة اشهر .

## المادة (53)

تفشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية ، ويعمل بها بعد ثلاثين يوما من  
تاريخ نشرها .

## اللجنة الشعبية العامة

صدر في 14 ربيع الأول 1400 و  
الموافق : 3 الثمور 1990 م